EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

نصل المعلومة
نرصد الانتهاكات
نوثق الحقيقة

التقرير الشهري

حالة الصحافة والإعلام في مصر

يناير 2026

قراءة تحليلية وإحصائية لواقع الصحافة والإعلام
والانتهاكات التي شهدها الشهر

211	4	236
حالة حجب حقوق مالية	محافظات شملها الرصد	انتهاكاً مؤثقاً

eojm.org
info@eojm.org
www.eojm.org

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر

التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة
يناير ٢٠٢٦

الجهة الناشرة:

المرصد المصري للصحافة والإعلام

تاريخ الإصدار:

فبراير ٢٠٢٦

حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام، بكافة الحقوق المتعلّقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلًا، يُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر، وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته، ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية، دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية، ويمثّل أي استخدام غير مصرّح به، انتهاكًا لحقوق النشر، وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.

إعداد وتحرير/

عصام ناصر

تدقيق لُغوي/

ميسون أبو الحسن

إخراج فني/

آلاء الديب

▪ المقدمة:

الحرية روح الصّحافة والإعلام، بدونها تصبح المؤسسات الصحفية والإعلامية إما أبواق دعاية، أو مضخة للشائعات. والحرية لا تضمن صِحافة وإعلام فعال وحقيقي فحسب، إنما هي ضمانة لحياة آدمية وآمنة للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، وبغير الحرية تتراجع الصحافة والإعلام، ويتعرّض العاملون/ات فيها للانتهاكات والمضايقات والقيود، وكل ما يهدد استقرارهم/ن، ويجهض طموحاتهم/ن المهنية، ويحول بينهم/ن وبين تطوير قدراتهم/ن، وتجويد إنتاجهم/ن.

أما العدالة الاجتماعية فهي أساس الحرية؛ فلا حرية لجائع، أو لمن كان أمانه الغذائي و استقراره المادي مهددًا؛ فالعدالة هي الضمانة الأولى للحرية، وشرطها الأساسي، لذلك كان من الضروري التركيز على كل ما من شأنه ضمان تحقيق أجر عادل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وترسيخ قواعد معروفة ومستقرّة، تحكم العلاقة بين إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية، والعاملين/ات بها.

انطلاقًا من تلك القيم، ومن العهدين الدّوَليّ للحقوق المدنية والسياسية، والدّوَليّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام، ما يهدد حرية الصحافة والإعلام، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في المهنة.

في ظل هذا الاهتمام، تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية -شهريًا- تسلّط الضوء على تلك الانتهاكات، التي يتعرّض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام، كما تهدف لفهم منطق وأنماط هذه الانتهاكات، بغرض البحث في سُبل معالجتها؛ بهدف المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي، مُحققةً مسعى التوثيق من ناحية التأريخ، والتغيير، والتحسين، والإصلاح.

كما يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموّثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية؛ حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على ملف الصحافة والإعلام في مصر، منذ بدأ عام ٢٠١٣، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

فيما يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلًا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجّل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

ويستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر، إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفّر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوفّر أدلة مادية، أو معلومات لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة أخرى حقوقية، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

▪ المنهجية:

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي وبناء منهجي واضح، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات، ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

▪ مصادر عملية الرصد:

١. **الرصد المباشر للأحداث:** وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.
٢. **ما يرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى:** ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة.
٣. **البحث عبر الأرشيف الرقمي:** من خلال ما نُشر في الصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

▪ التوثيق:

تتبع المؤسسة نوعين من التوثيق:

١. التوثيق المباشر: يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات، من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

٢. التوثيق غير المباشر: يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية، مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نِقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نِقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو ما نُشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

▪ المدى الزمني للتقرير:

يلتزم التقرير الشهري بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال شهر، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

▪ تصنيف الانتهاكات:

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

١. أضرار جسدية:

التعرّض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

٢. أضرار معنوية:

قبض: عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.
احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي، الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.
استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة، دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.
التعدّي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

٣. أضرار مهنية:

منع التغطية الصحفية: منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.
منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة، أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.
قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.
مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.
اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نِقابة الصحفيين.
منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النّقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.
منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.
الفصل التعسّفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي والإعلامي العامل/ة.

حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر أحيانًا عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.
مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.
إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

٤. ملاحقة قضائية:

أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.
تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

٥. أضرار وظيفية وإدارية:

إجراء إداري تأديبي: بإجراء التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلّق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

٦. أضرار مادية:

إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.
الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.
تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل إحالة المحكمة المُختصة.

فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح، والجنح المُستأنفة والجنايات.

▪ الملخص:

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير الدورية التي يصدرها المرصد المصري للصحافة والإعلام، لرصد واقع حرية الصّحافة في مصر، وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون/ات في المؤسسات الإعلامية، وذلك في إطار التزام المؤسسة بتقديم قراءة منهجية ومنتظمة لحالة الحريات الإعلامية، من منظور مهني وحقوقي مستقل.

ويهدف التقرير إلى دعم جهود التوثيق والمساءلة، وتوفير قاعدة بيانات تحليلية يُمكن الرجوع إليها من قِبل الجهات المهنية والحقوقية ذات الصِلة، بما في ذلك نقابة الصحفيين، وصُنّاع السياسات، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. كما يسعى إلى تسليط الضوء على الاتجاهات العامة التي تُشكّل بيئة العمل الصحفي في مصر، سواءً من حيث حرية التغطية، أو الأمان المهني، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بالمجال.

يغطي التقرير الفترة من ١ إلى ٣١ يناير ٢٠٢٦، ويعتمد في إعداده على منهجية رصد وتوثيق تستند إلى مصادر متعددة، تشمل: البلاغات المباشرة، الرصد اليومي للمحتوى الصحفي والإعلامي، مقابلات مع ضحايا أو شهود في بعض الحالات، والتحقق من الوقائع وفق معايير مهنية صارمة تتبعها وحدة الرصد والتوثيق في المرصد.
استنادًا إلى البيانات الاسترشادية المُجمعة -حتى تاريخ إعداد هذا التقرير- نجد أنه خلال شهر يناير ٢٠٢٦ تم توثيق وقوع عدد ٢٣٦ انتهاكًا.
جاءت هذه الانتهاكات **وفق معيار النوع الاجتماعي**، كالتالي: عدد ١٠٦ انتهاكٍ بحق صحفيين، وعدد ٩٢ انتهاكًا بحق صحفيات، وعدد ٣٨ انتهاكًا لم نقف على توزيعها الجندري بشكل دقيق.
أما **التوزيع الجغرافي للانتهاكات**، فهو يكشف أن محافظة الجيزة هي الأعلى من حيث أعداد الانتهاكات؛ إذ شهدت وقوع ٢١٦ انتهاكًا، يليها -بفارق كبير- محافظة القاهرة التي شهدت وقوع ١٠ انتهاكاتٍ، ثم تأتي محافظة قنا التي شهدت وقوع عدد ٩ انتهاكاتٍ، وفي نهاية الترتيب، تأتي محافظة المنيا، التي شهدت وقوع انتهاكٍ وحيد.
جاءت الانتهاكات **من زاوية التوزيع الزمني للانتهاكات**، كالتالي: عدد ٦ انتهاكاتٍ خلال الأسبوع الأول من الشهر، أما الأسبوع الثاني فقد شهد وقوع ٩ انتهاكاتٍ، في حين شهد الأسبوع الثالث وقوع ٧ انتهاكاتٍ، أما الأسبوع الرابع والأخير فقد شهد وقوع ٢١٤ انتهاكًا.
يكشف لنا توزيع الانتهاكات **وفق معيار نوع الانتهاك**، أن شهر يناير ٢٠٢٦، شهد وقوع

٢١١ انتهاكًا من فئة «حجب حقوق مالية»، يليه فئة «منع التغطية الإعلامية» التي تكرر وقوعها ١٠ مراتٍ خلال الشهر، ثم تأتي فئة «التعدي بالقول أو التهديد» التي تكررت ٣ مرات خلال الشهر، بعدها فئات «تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، استمرار الحبس على ذمة المحاكمة، الحرمان من المثول أمام القاضي، الحرمان من التواصل مع الدفاع» التي تكرر كل منها مرتان خلال الشهر، وفي النهاية نجد فئات «قبض تعسفي، إخلاء سبيل بكفالة مالية، منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي، قرار وقف عن العمل» التي حدثت كل منها مرة واحدة.

من زاوية نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات المرصودة خلال الشهر، تم توثيقها بصورة مباشرة، عبر العودة إلى الصحفي الذي وقع بحقه الانتهاك، أو عبر الحضور الميداني أثناء وقوع الانتهاك، أو بالرجوع إلى مستندات رسمية موثوقة تؤكد حدوث الانتهاك.

يكشف توزيع الانتهاكات **وفق معيار تخصص الضحية**، أن ١٥٣ انتهاكًا وقعت بحق فئة «محرر صحفي»، بينما حدث ٣٦ انتهاكًا بحق فئة «مراسل صحفي»، بعدها فئة «رئيس قسم» التي طالها ١٨ انتهاكًا، أما فئتي «سكرتير تحرير، ومدير تحرير» فقد طال كل منها ٦ انتهاكاتٍ، بعدها تأتي فئة «محرر ديسك» التي ارتكب بحقها ٥ انتهاكاتٍ، ثم نجد فئات «نائب رئيس تحرير، صحفي مالتيميديا، رئيس تحرير» قد ارتكب بحق كل منها ٣ انتهاكاتٍ، في نهاية الترتيب نجد فئات «مقدم برامج، متخصص SEO، مصور صحفي» التي طال كل واحدة منها انتهاك وحيد.

جاءت الانتهاكات وفق معيار **«جهة عمل المعتدي»** كالتالي: عدد ٢١٢ انتهاكًا ارتكبتها إدارات مؤسسات صحفية؛ في الوقت الذي كان ينبغي أن تكون هذه المؤسسات هي جهة الدفاع الأولى عن الصحفيين/ات، ثم نجد أن «جهات حكومية» ارتكب مسؤولين/ات فيها ١١ انتهاكًا بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات، ثم تأتي «جهات قضائية»؛ إذ ارتُكبت ٩ انتهاكاتٍ بحق عاملين/ات بالصحافة والإعلام، ثم نجد أن «مدنيون/ات» قد ارتكبوا ٣ انتهاكاتٍ، في الأخير نجد أن «جهات أمنية» ارتكبت انتهاكًا وحيدًا خلال الشهر.

• محاور التقرير:

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن هذا التقرير يتكوّن من ٤ محاور، **الأول:** تحليل إحصائي وقراءة متأنية للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، **الثاني:** سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، **الثالث**: أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي خلال الشهر، أما **الخاتمة** تتضمّن عددًا من الاستنتاجات وبعض التوصيات.

أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات

الهدف من التحليل الإحصائي للانتهاكات هو البحث عن المنطق الكامن ورائها، ومعرفة الاتجاه العام لها، لعل ذلك يُسهم في فهم واقعها، والتنبؤ بتطوراتها ومآلاتها، وهو ما يفتح المجال للتحكم فيها، وتقديم المقترحات للتقليل من أعدادها.

١. النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك:

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام عدد ٢٣٦ انتهاكًا خلال شهر يناير ٢٠٢٦. جاءت وفق معيار النوع الاجتماعي، كالتالي: عدد ١٠٦ انتهاكًا بحق صحفيين، وعدد ٩٢ انتهاكًا بحق صحفيات، وعدد ٣٨ انتهاكًا لم نقف على توزيعها الجندري بشكل دقيق.

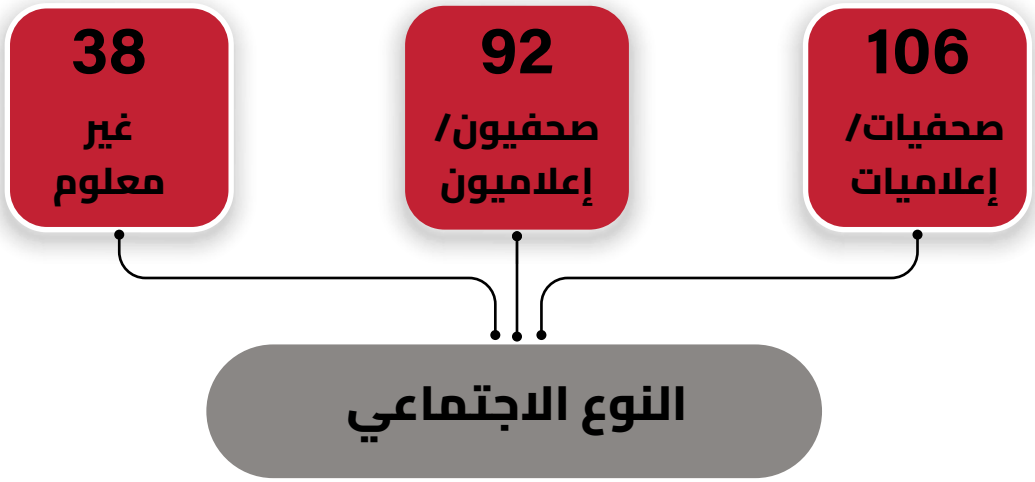

٢. جغرافيا الانتهاكات:

أما التوزيع الجغرافي للانتهاكات، فهو يكشف أن محافظة الجيزة هي الأعلى من حيث أعداد الانتهاكات؛ إذ شهدت وقوع ٢١٦ انتهاكًا، يليها -بفارق كبير- محافظة القاهرة التي شهدت وقوع ١٠ انتهاكاتٍ، ثم تأتي محافظة قنا التي شهدت وقوع عدد ٩ انتهاكاتٍ، وفي نهاية الترتيب، تأتي محافظة المنيا، التي شهدت وقوع انتهاك وحيد.

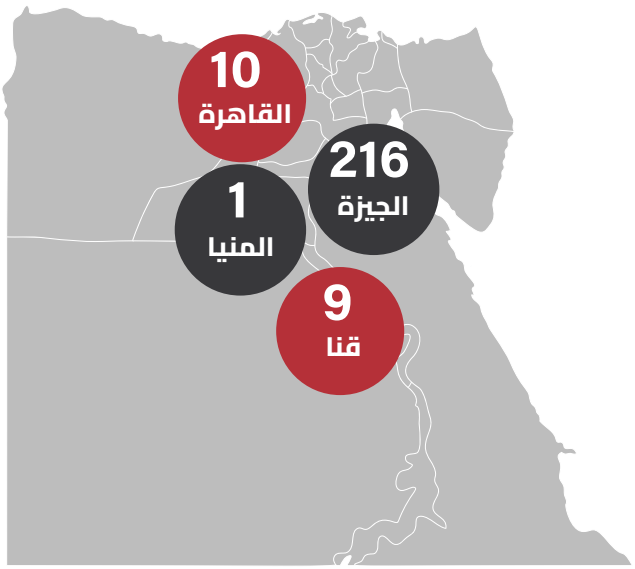

٣. زمن الانتهاك:

جاءت الانتهاكات من زاوية التوزيع الزمني للانتهاكات، كالتالي: عدد ٦ انتهاكاتٍ خلال الأسبوع الأول من الشهر، أما الأسبوع الثاني فقد شهد وقوع ٩ انتهاكاتٍ، في حين شهد الأسبوع الثالث وقوع ٧ انتهاكاتٍ، أما الأسبوع الرابع والأخير فقد شهد وقوع ٢١٤ انتهاكًا.

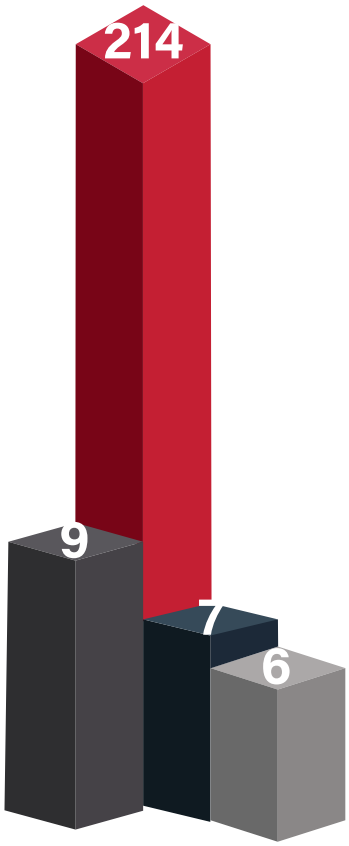

- الأسبوع الأول
- الأسبوع الثاني
- الأسبوع الثالث
- الأسبوع الرابع

٤. نوع الانتهاك:

يكشف لنا توزيع الانتهاكات وفق معيار نوع الانتهاك، أن شهر يناير ٢٠٢٦، شهد وقوع ٢١١ انتهاكًا من فئة «حجب حقوق مالية»، يليه فئة «منع التغطية الإعلامية» التي تكرر وقوعها ١٠ مراتٍ خلال الشهر، ثم تأتي فئة «التعدّي بالقول أو التهديد» التي تكررت ٣ مراتٍ خلال الشهر، بعدها فئات «تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، استمرار الحبس على ذمة المحاكمة، الحرمان من المثول أمام القاضي، الحرمان من التواصل مع الدفاع» التي تكرر كل منها مرتان خلال الشهر، وفي النهاية نجد فئات «قبض تعسفي، إخلاء سبيل بكفالة مالية، منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي، قرار وقف عن العمل» التي حدثت كل منها مرة واحدة.

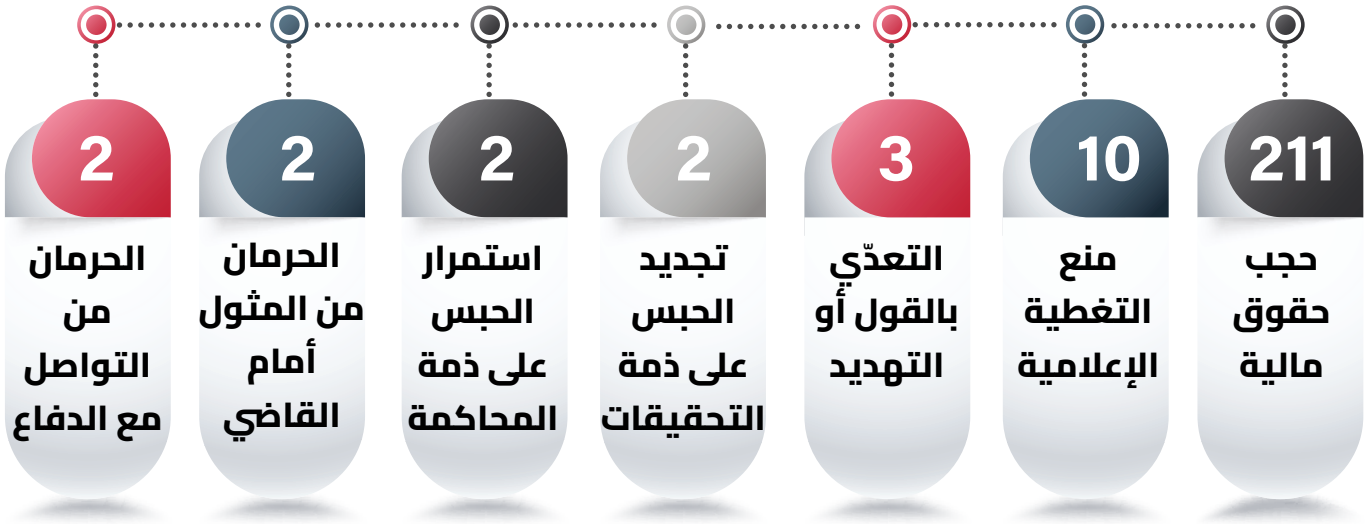

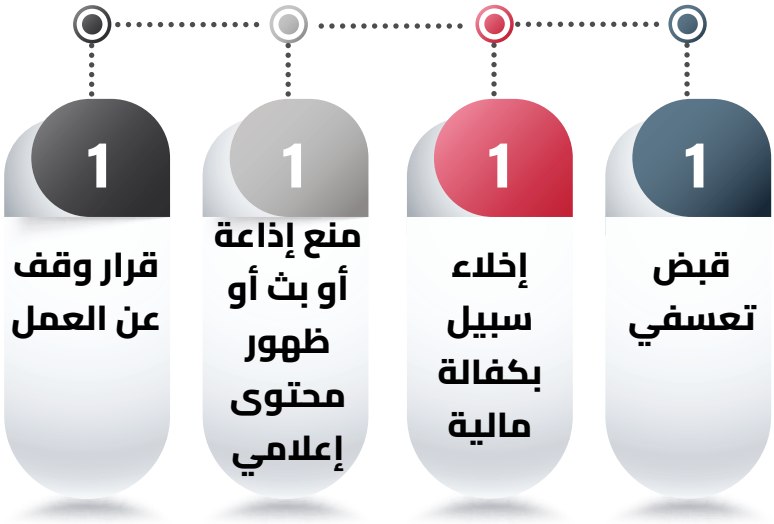

٥. نوع التوثيق:

من زاوية نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات المرصودة خلال الشهر، تم توثيقها بصورة مباشرة، عبر العودة إلى الصحفي/ة الذي وقع بحقه/ا الانتهاك، أو عبر الحضور الميداني أثناء وقوع الانتهاك، أو بالرجوع إلى مستندات رسمية موثوقة تؤكد حدوث الانتهاك.

٦. تخصص الضحية:

يكشف توزيع الانتهاكات وفق معيار تخصص الضحية، أن ١٥٣ انتهاكًا وقعت بحق فئة «محرر صحفي»، بينما حدث ٣٦ انتهاكًا بحق فئة «مراسل صحفي»، بعدها فئة «رئيس قسم» التي طالها ١٨ انتهاكًا، أما فئتي «سكرتير تحرير، ومدير تحرير» فقد طال كل منها ٦ انتهاكاتٍ، بعدها تأتي فئة «محرر ديسك» التي ارتكب بحقها ٥ انتهاكات، ثم نجد فئات «نائب رئيس تحرير، صحفي مالتيميديا، رئيس تحرير» قد ارتكب بحق كل منها ٣ انتهاكاتٍ، في نهاية الترتيب نجد فئات «مقدم برامج، متخصص SEO، مصور صحفي» التي طال كل واحدة منها انتهاك وحيد.

٧. نوع جهة عمل المُعتدي:

جاءت الانتهاكات وفق معيار «جهة عمل المعتدي» كالتالي: عدد ٢١٢ انتهاكًا ارتكبتها إدارات مؤسسات صحفية؛ في الوقت الذي كان ينبغي أن تكون هذه المؤسسات هي جهة الدفاع الأولى عن الصحفيين، ثم نجد أن «جهات حكومية» ارتكب مسؤولين فيها ١١ انتهاكًا بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات، ثم تأتي «جهات قضائية» إذ ارتكبت ٩ انتهاكاتٍ بحق عاملين/ات بالصحافة والإعلام، ثم نجد أن «مدنيون/ات» قد ارتكبوا ٣ انتهاكاتٍ، في الأخير نجد أن «جهات أمنية» ارتكبت انتهاكًا وحيدًا خلال الشهر.

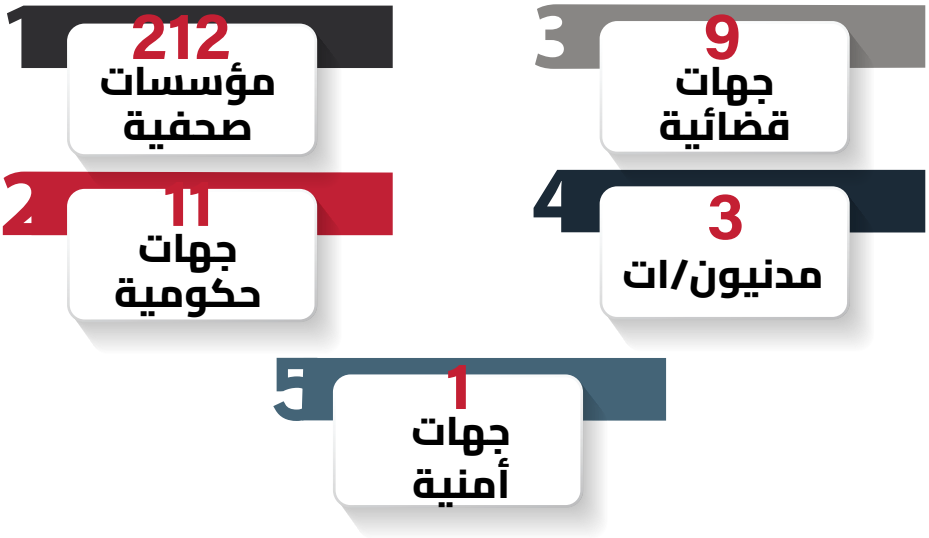

ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات المرصودة خلال الشهر إلى:
(١) انتهاكات رُصدت ووثقت في نفس وقت وقوعها، أو خلال الشهر ذاته.
(٢) انتهاكات قديمة لكنها وُثِقت مؤخرًا، تأتي تحت عنوان «انتهاكات بأثر رجعي».

أولًا.. انتهاكات سُجّلت وقت وقوعها:

الحريات الإعلامية:

١. القبض على الصحفي بالقاهرة ٢٤ فارس فؤاد قبل إخلاء سبيله بكفالة.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في ٢٣ يناير ٢٠٢٥، واقعة القبض على الصحفي فارس فؤاد في تمام الساعة الثانية والنصف صباحًا، في اليوم نفسه، من داخل مسكنه بمنطقة العجوزة. تعود خلفية الواقعة إلى نشر الصحفي فارس فؤاد خبرًا عبر موقع «القاهرة ٢٤» يتعلق ببلاغ رسمي محرر بقسم شرطة بولاق الدكرور، حمل رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠٢٦ جنح بولاق الدكرور، يفيد بتعرّض نجل سيدة تحمل جنسية إحدى الدول الأجنبية للاختطاف، ومساومة ذويه على إطلاق سراحه مقابل مبلغ مالي، وقد جاءت إجراءات القبض على ذمة المحضر رقم ١٠١١ لسنة ٢٠٢٦ جنح العجوزة.
عقب القبض عليه، الذي تم دون صدور قرار ضبط وإحضار، تم عرض الصحفي على نيابة العجوزة بمحكمة شمال الجيزة مساء الجمعة، والتي قررت حبسه على ذمة القضية لحين ورود تحريات المباحث، وفي اليوم التالي، الموافق السبت ٢٤ يناير، قررت النيابة حبس الصحفي أربعة أيام على ذمة التحقيقات، على خلفية اتهامه بنشر أخبار كاذبة، وجرى نقله إلى قسم شرطة أوسيم وحُددت جلسة ٢٥ يناير ٢٠٢٦ لنظر المعارضة التي تقدم بها محاميه، أمام قاضي المعارضات بمحكمة شمال الجيزة.
وقد أمرت محكمة شمال الجيزة، ٢٥ يناير ٢٠٢٦، بإخلاء سبيل الصحفي فارس فؤاد بكفالة مالية قدرها ٥ آلاف جنيه.
فيما أعلنت نقابة الصحفيين عن تضامنها مع الصحفي وطالبت بإخلاء سبيله، وأبدت اللجنة اعتراضها على طريقة القبض على الزميل من محل سكنه، على خلفية اتهامه بنشر أخبار كاذبة، وأوضحت أنها تابعت الإجراءات القانونية منذ اللحظات الأولى؛ حيث حضر محامي النقابة التحقيقات، وكشفت عن تواصلها المستمر مع الجهات الرسمية المعنية للمطالبة بإخلاء سبيل الزميل.

كذلك أصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام بيانًا تضامنيا مع الصحفي بالقاهرة ٢٤، مشددًا على أن القبض على من داخل مسكنه بسبب عمله المهني يمثّل مساسًا بالغ الخطورة بحرية الصحافة وحق المجتمع في المعرفة، ويحوّل التغطية الخبرية اليومية إلى مخاطرة شخصية لا يجوز قبولها، مشيرًا إلى أنه يتابع القضية قانونيًا ومهنيًا، وأن فريقه القانوني على استعداد لتقديم الدعم والمشورة اللازمة، وأنه سيواصل القيام بدوره في متابعة وقائع استهداف الصحفيين والصحفيات بسبب النشر.

٢. بعد النشر عن وقائع فساد تعرّض صحفيين/ات القصة للتهديد.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في ٢٤ يناير ٢٠٢٥، واقعة تعرّض الصحفي نور الدين نادر، مدير تحرير موقع «القصة»، والزملاء الصحفيون/ات بالموقع: رقية خالد، أحمد السيد، إلى تهديدات وترهيب، عقب نشر مواد صحفية موثقة تناولت ادعاءات احتيال منسوبة لإحدى شركات السفريات، ادعّت توفير فرص عمل وإجراءات إقامة في المملكة العربية السعودية.
وقد أصدر المرصد بيانًا، أدان فيه ما تعرض له صحفيي الموقع من تهديدات، وطالب فيه الجهات المختصة باتخاذ إجراءات عاجلة تتناسب مع خطورة القضية، بما يضمن التعامل المتوازي مع مسارين أساسيين: التحقيق في ادعاءات الاحتيال وحماية الضحايا من جهة، والتحقيق في التهديدات وحماية الصحفيين/ات من جهة أخرى، وأعرب عن استعداده الكامل لتقديم الدعم القانوني اللازم إلى الزملاء في موقع «القصة»، بما يشمل المشورة القانونية، وصياغة البلاغات، والمتابعة القانونية.

٣. منع أحمد حسام ميدو من الظهور لمدة شهرين.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الخميس ٢٢ يناير ٢٠٢٦، القرار الصادر عن المجلس الأعلى للإعلام، بإلزام جميع الوسائل الإعلامية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، بمنع ظهور الكابتن أحمد حسام ميدو لمدة شهرين، وذلك لما صدر عنه من تصريحات تحمل إساءةً وتشكيكًا في الإنجازات الرياضية التي حققها المنتخب الوطني المصري خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠، أثناء استضافته في بودكاست يقدمه أبوالمعاطي زكي، والذي قام ببثه عبر حسابات إلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي.
القرار بالمنع من الظهور، صدر بناءً على ما رصدته الإدارة العامة للرصد بالمجلس، وتوصيات لجنة ضبط أداء الإعلام الرياضي، برئاسة المستشار عبدالسلام النجار، عضو المجلس ونائب رئيس مجلس الدولة، وما انتهت إليه لجنة الشكاوى، برئاسة الإعلامي عصام الأمير، وكيل المجلس، بعد عقد جلسة استماع للكابتن أحمد حسام ميدو، والتي أبدى خلالها ردوده

بشأن الموضوع المشار إليه.

٤. منع الصحفي أحمد نصر من التغطية في المنيا.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الخميس ٢٢ يناير ٢٠٢٦، واقعة تعرّض صحفي غير نقابي بمحافظة المنيا لاستبعاد مهني مرتين؛ الأولى وقعت في شهر ديسمبر ٢٠٢٥، والثانية تمت في شهر يناير ٢٠٢٦، وتمثّلت الأولى في منعه من حضور اجتماع عقده اللواء عماد كدواني، محافظ المنيا، مع عدد من الصحفيين/ات، وكذلك منعه من دخول غرفة العمليات المركزية للمحافظة خلال انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٥، رغم ممارسته العمل الصحفي بشكل منتظم منذ نحو ١٥ عامًا.

وقال أحمد نصر، مراسل محافظة المنيا بجريدة «العامل المصري» الصادرة عن حزب الأحرار الاشتراكيين، إن عدد الصحفيين/ات غير النقابيين/ات بالمحافظة يتجاوز ١٧ صحفيًا/ة، جميعهم/ن يعملون في مؤسسات صحفية معتمدة لدى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، مشيرًا إلى أنه كان يُسمح لهم خلال فترات سابقة بحضور الاجتماعات والفعّاليات والمؤتمرات الصحفية دون تمييز.

وأوضح أن هذا الوضع تغيّر مؤخرًا، حيث جرى استبعاد الصحفيين/ات غير النقابيين/ات من الفعّاليات والتغطيات الرسمية، رغم استمرارهم/ن في أداء عملهم/ن الصحفي اليومي، لافتًا إلى واقعتين واضحتين في هذا السياق.

وأشار إلى أن الواقعة الأولى تعود إلى يوم ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥، حين عقد محافظ المنيا اجتماعًا موسعًا مع الصحفيين/ات النقابيين/ات لمناقشة مشكلات المحافظة، دون توجيه دعوة للصحفيين/ات غير النقابيين، أما الواقعة الثانية فكانت بتاريخ ٣ يناير ٢٠٢٦، عندما جرى منع الصحفيين/ات غير النقابيين/ات من دخول غرفة العمليات المركزية بديوان عام المحافظة، خلال انتخابات مجلس النواب، رغم حصولهم/ن على تصاريح رسمية صادرة عن الهيئة الوطنية للانتخابات، بحسب قوله.

ووفقًا لحديثه، عمل أحمد نصر على مدار ١٥ عامًا في عدد من المؤسسات الصحفية، من بينها: «عقيدتي»، و«مجلة مصر»، و«وطني»، و«جريدة العامل المصري» الصادرة عن حزب الأحرار الاشتراكيين.

وفي الوقت نفسه، قال نصر إن اللقاء الذي جمع محافظ المنيا بعدد من الإعلاميين/ات والصحفيين/ات يُعد خطوة إيجابية تعكس إدراك أهمية دور الإعلام، مؤكدًا أن الحوار مع وسائل الإعلام يُسهم في بناء الثقة وتصحيح المسار، ودعم القرارات العامة.

وأضاف أن هذا المشهد يطرح تساؤلًا مشروعًا، قائلًا: «لماذا لم تتم دعوة مراسلي الصحف المصرية القومية والخاصة الخاضعة لإشراف المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام؟».

وأوضح أن هؤلاء المراسلين/ات يؤدون دورًا مهنيًا أساسيًا، بوصفهم/ن حلقة وصل بين الشارع ومؤسسات الدولة، ويساهمون في نقل المعلومة للرأي العام، وفق أطر قانونية

ومهنية واضحة، مشيرًا إلى أن قطاعًا واسعًا منهم ينتمي إلى جيل الشباب القادر على الوصول إلى قطاعات مختلفة من المجتمع، والمساهمة في مواجهة الشائعات، وبناء خطاب عام واعٍ، مؤكدًا في ختام حديثه، أن أي حوار إعلامي لا يكتمل إلا بتنوع أطرافه، وأن الإعلام منظومة واحدة، تستوجب إتاحة العمل لجميع مكوناتها، دون إقصاء أو تمييز.

٥. منع ٩ صحفيين/ات غير نقابيين/ات من تغطية اجتماع محافظ قنا.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الجمعة ١٦ يناير ٢٠٢٦، واقعة استبعاد عدد من الصحفيين/ات العاملين/ات بالمواقع الإخبارية المعتمدة، غير المُقيدين/ات بجداول نقابة الصحفيين، من حضور اجتماع عقده الدكتور خالد عبدالحليم، محافظ قنا، مع عدد من الصحفيين/ات، يوم الخميس ١٥ يناير ٢٠٢٦.

وقال محمد مكي، مدير مكتب موقع «القاهرة ٢٤» بمحافظة قنا، في شهادته للمرصد، إن معلومات ترددت منذ يوم الثلاثاء ١٣ يناير ٢٠٢٦ بشأن تنظيم لقاء مع المحافظ يقتصر على الصحفيين/ات المُقيدين/ات بنقابة الصحفيين فقط، موضحًا أن مكتب المحافظ تواصل بالفعل مع عدد من الصحفيين/ات النقابيين/ات لإبلاغهم بموعد الاجتماع، في حين لم يتم إخطار الصحفيين/ات الآخرين العاملين بالمهنة، رغم عملهم/ات الصحفي الممتد لسنوات، وقيامهم/ن بمهام التغطية اليومية للأحداث بالمحافظة.

وأوضح أن الاستبعاد طاله، بالإضافة إلى تسعة صحفيين/ات غير نقابيين/ات من مؤسسات: الوطن، الأسبوع، مصراوي، أخبار اليوم، الدستور، تحيا مصر، تليجراف مصر، MBC مصر، بحسب ما أكد في حديثه إلى المرصد.

وذكر أنه، وفقًا لما صرح به، يبلغ عدد الصحفيين/ات النقابيين/ات أعضاء اللجنة النقابية بمحافظة قنا ٢٠ صحفيًا/ة، من مؤسسات: المصري اليوم، الأسبوع، الأهرام، الوفد، الفجر، الشروق، المشهد، الجمهورية، فيتو، وكالة أنباء الشرق الأوسط، اليوم السابع، وجريدة النهار.

وأضاف مكي: «أعمل في مجال الصحافة منذ نحو ١٥ عامًا، وانتظرت أنا وزملائي أن يتم التواصل معنا كما جرت العادة في مثل هذه اللقاءات، إلا أن ذلك لم يحدث هذه المرة».

وأوضح أن هذا النوع من الاجتماعات سبق عقده أكثر من مرة خلال فترات سابقة، بحضور صحفيين/ات مُقيدين/ات وغير مُقيدين/ات بالنقابة؛ حيث كان يُخصص لمناقشة مشكلات المحافظة، ونقل صورة الأوضاع على الأرض إلى المسؤول التنفيذي الأول بشكل مباشر، دون تمييز على أساس القيد النقابي، معتبرًا أن ما جرى في الاجتماع الأخير، يمثّل تغييرًا ملحوظًا في نمط التواصل المُعتاد بين المحافظة والصحافة المحلية.

وأشار إلى وجود تضارب في الروايات المتداولة بين الصحفيين/ات حول أسباب عقد الاجتماع بصيغته المغلقة؛ إذ أفادت إحدى الروايات بأن الفكرة جاءت باقتراح من أحد الصحفيين النقابيين، بينما ربطت رواية أخرى الاجتماع بتكريم المستشار الإعلامي للمحافظ، أحمد

الأفيوني، بمناسبة استقالته بعد خمس سنوات قضاها بمكتب المحافظ.
وفي المقابل، تحدّثت رواية ثالثة عن تقدّم ثلاثة صحفيين/ات مُقيدين/ات بالنقابة، بطلب لعقد اجتماع يقتصر على الصحفيين/ات النقابيين/ات فقط، على خلفية مطالبات تتعلق بتنظيم آليات التواصل الإعلامي، من بينها ما وُصف بـ«تنقية» إحدى مجموعات التواصل الرسمية الخاصة ببيانات المحافظة من الصحفيين/ات غير النقابيين/ات.
ولفت إلى أن المحافظة اعتمدت خلال الفترة الأخيرة، بحسب شهادته، على عدد من مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي (البلوجرز) في تغطية بعض الفعّاليات الرسمية، من بينها افتتاح كورنيش النيل الجديد.
وأوضح أنه، وبرغم صدور بيان رسمي عن محافظة قنا، أشار إلى تكريم أحمد الأفيوني ومناقشة عدد من القضايا مع الصحفيين/ات الحاضرين/ات، فإن البيان لم يتضمّن توضيحًا صريحًا بشأن معايير دعوة المشاركين/ات في الاجتماع، أو أسباب قصره على فئة بعينها من الصحفيين/ات، وهو ما أبقى حالة الغموض قائمًا حول طبيعة الاجتماع، وما إذا كان ذا طابع نقابي بحت أم لقاءً إعلاميًا عامًا.
وأشار إلى أن تجاهل الصحفيين/ات العاملين/ات بالمواقع الإخبارية المرخصة، رغم وجودهم اليومي في الشارع وتحمّلهم مسؤولية متابعة الشأن المحلي ونقل واقع المواطنين/ات، يطرح تساؤلات مهنية مشروعة حول معايير الاعتراف بالعمل الصحفي، وحدود العلاقة بين الجهات التنفيذية والصحافة، لا سيما في ظل غياب إعلان واضح يستند إلى أسس قانونية أو تنظيمية معلنة.
واختتم مكي شهادته بالتأكيد على أن أي تمييز في التعامل بين الصحفيين/ات على أساس القيد النقابي، دون سند قانوني أو إطار تنظيمي مُعلن، يمثل إشكالية تمس مبدأ تكافؤ الفرص داخل المهنة، ويؤثّر على حق المجتمع في الحصول على معلومات متنوعة منقولة عبر صحافة تعمل بشكل مشروع داخل الإطار القانوني.
تنويه: يواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام متابعة الواقعة، ويعمل على تحديث هذا التوثيق بشكل دوري، حال ورود شهادات إضافية، أو مستجدات ذات صلة.

الحقوق الاقتصادية:

٦. استمرار توقف صرف مرتبات صحفيى/ات جريدة الفجر منذ ٧ أشهر.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في ٣١ يناير ٢٠٢٦، استمرار أزمة جريدة الفجر؛ إذ لا تزال المرتبات متوقفة منذ نحو سبعة أشهر، إلى جانب توقف صدور العدد الورقي منذ أشهر، دون إعلان رسمي يوضح مصير المؤسسة أو أوضاع العاملين/ات بها.
وفي اتصال سابق مع ميسون أبو الحسن، رئيس قسم الأخبار بجريدة الفجر، قالت إن

لجنة التفاوض التي شكّلها الصحفيون/ات في الجريدة، ونقابة الصحفيين، يسعون إلى إنقاذ الوضع عبر فتح النقاش حول الحلول المطروحة للخروج من الأزمة، فضلًا عن جهود التفاوض التي يقودها النقيب مع الجهات المسؤولة، وهناك محاولات لتجديد عقد الرعاية الإعلانية الخاص بإحدى شركات الخدمات الإعلامية الكُبرى، الذي انتهى منذ أشهر، مما فاقم بشكل أكبر من الأزمة، هذه الجهود تهدف إلى إنقاذ المؤسسة من شبح الغلق.

٧. توقف صرف مرتبات صحفيى/ات البوابة نيوز المعتصمين/ات للشهر الثالث.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الإثنين ٢ فبراير ٢٠٢٦، تأخر صرف مرتبات ٣٨ صحفيًا/ة في جريدة «البوابة نيوز»؛ للشهر الثالث على التوالي، حتى كتابة هذه السطور. تواصلت وحدة الرصد والتوثيق، مع ممثل عن الصحفيين/ات المعتصمين/ات، والذي أفاد بأن عددهم/ن حاليًا ٣٨ صحفيًا/ة معتصمين/ات داخل مبنى نقابة الصحفيين، متابعًا أن المعتاد طوال العامين الماضيين صرف المرتبات بداية من يوم ٣٠ من كل شهر، وحتى يوم ٢ من الشهر الجديد على أقصى تقدير، لكن مرتباتهم/ن لم تُصرف منذ شهر نوفمبر الماضي حتى اللحظة.

وأضاف أنه بالرغم من هذا التأخير غير المسبوق، وغير المبرر، إلا أن الإدارة لم تكلف نفسها مخاطبة العاملين/ات بالمكان، وتفسير أسباب هذا التأخير.

٨. إيقاف الصحفي حسام الكاشف مدير تحرير جريدة أخبار اليوم.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الخميس ٨ يناير ٢٠٢٦، واقعة إيقاف الصحفي حسام الكاشف، مدير تحرير جريدة أخبار اليوم، عن العمل لمدة شهرين لحين الانتهاء من التحقيق معه. على أثر تضامنه مع وقفة احتجاجية نظّمها عمال المطابع بالمؤسسة، للمطالبة بمستحقاتهم/ن المالية المتأخّرة، عبر منشور على حسابه الشخصي بموقع «فيس بوك».

وقال الصحفي حسام الكاشف، في شهادته للمرصد، إن عمال مطابع مؤسسة أخبار اليوم نظّموا وقفة احتجاجية يوم السبت ٤ يناير ٢٠٢٦، احتجاجًا على تأخّر صرف مستحقاتهم/ن المالية المتمثلة في «مدد إضافية" تُصرف عادةً بشكل دوري كل ١٥ يومًا، إلا أنها تأخرت لمدة تجاوزت شهرًا ونصف الشهر، وهو ما يعتمد عليه العمال كمصدر أساسي للمعيشة، على غرار اعتماد الصحفيين/ات على بدل التدريب والتكنولوجيا، حسبما أفاد.

وأكد أنه شعر بواجب مهني وإنساني في مساندة العمال ومطالبهم/ات المشروعة، فنشر منشور عبر حسابه على موقع «فيس بوك» عبّر فيه عن دعمه لعمال المطابع،

واصفًا إضرابهم/ن ووقفاتهم/ن الاحتجاجية المتكررة في شارع الصحافة، بأنه «دليل دامغ على فشل منظومة الصحافة القومية»، منتقدًا ما اعتبره إهدارًا لحقوق العاملين/ات وأصحاب المعاشات، وإهدارًا للمال العام، رغم إنفاق مليارات الجنيهات على المؤسسات الصحفية القومية، دون تحقيق أهدافها.

وأضاف الكاشف أن بتاريخ ٥ يناير ٢٠٢٦، قرر إسلام عفيفي رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم، إيقافه عن العمل، إلى جانب ستة من العاملين/ات بمطابع المؤسسة لمدة شهرين، لحين الانتهاء من التحقيق معهم/ن، وذلك على خلفية الوقفة الاحتجاجية التي نظّمها عمال المطابع، وتضامن «الكاشف» معهم/ن.

ووفقًا لشهادته، فإن إدارة المؤسسة دأبت منذ فترة طويلة على محاسبة العاملين/ات والصحفيين/ات؛ بسبب كتاباتهم/ن على مواقع التواصل الاجتماعي، موضحًا أن عددًا من زملائه سبق تحويلهم/ن للتحقيق بسبب منشورات عبر «السوشيال ميديا»، وأن هذا النهج أصبح يُتعامل معه باعتباره أمرًا طبيعيًا داخل المؤسسة.

وأشار الكاشف إلى أن الإدارة أصدرت - في وقت سابق - قرارًا داخليًا يمنع العاملين/ات والصحفيين/ات من نشر أي أخبار أو معلومات تتعلّق بمؤسسة أخبار اليوم، من قريب أو بعيد على مواقع التواصل الاجتماعي، حسبما صرّح للمرصد.

وأضاف حسام الكاشف أنه يعتزم - آنذاك - التوجّه للقاء خالد البلشي نقيب الصحفيين؛ لبحث قرار الإيقاف الذي وصفه بـ «التعسّفي»، ومناقشة سُبل التظلّم منه واتخاذ الإجراءات النقابية والقانونية المناسبة.

العدالة الجنائية:

٩. تجديد حبس الصحفية صفاء الكوربيجي ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات.

قررت نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة الجديدة، المنعقدة في ٦ يناير ٢٠٢٦، تجديد حبس الإعلامية صفاء الكوربيجي لمدة ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم ٧٢٥٦ لسنة ٢٠٢٥ أمن دولة عليا.

وتواجه الإعلامية اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب، واستخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية بغرض ارتكاب جريمة.

وخلال جلسة التجديد، طلب محامي المرصد المصري للصحافة والإعلام عرض الإعلامية على طبيب السجن؛ لإعداد تقرير شامل بحالتها الصحية لضمّه إلى ملف القضية، كما طلب إخلاء سبيلها بأي ضمان تراه النيابة مناسبًا، وفقًا للإجراءات القانونية المُتبعة.

وخلال مجريات الجلسة، تحدثت الإعلامية من داخل محبسها بمركز تأهيل العاشر من

رمضان – قطاع (٤)، وأنكرت الاتهامات الموجّهة إليها، ونفت صِلتها بالحساب محل التحقيق، وطلبت إخلاء سبيلها موضحةً تفاصيل حالتها الصحية، وأنها المسؤولة عن رعاية والدتها وشقيقتها.

في ١٩ يناير ٢٠٢٦، أعادت نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة الجديدة، تجديد حبس الإعلامية صفاء الكوربيجي لمدة ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات، وخلال مجريات الجلسة، تحدثت الإعلامية من داخل محبسها بمركز تأهيل العاشر من رمضان – قطاع (٤)، وأنكرت الاتهامات المُوجّهة إليها، ونفت صلتها بالحساب محل التحقيق، وطلبت إخلاء سبيلها، موضحةً تفاصيل حالتها الصحية، وأنها المسؤولة عن رعاية والدتها وشقيقتها.

١٠. استمرار حبس الصحفي أحمد سامي على ذمة المحاكمة.

قررت الدائرة الأولى إرهاب بمحكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بمجمع المحاكم الملحق بمركز الإصلاح والتأهيل بمدينة بدر، برئاسة المستشار محمد السعيد الشربيني، السبت ١٧ يناير ٢٠٢٦، تأجيل جلسة المحاكمة الموضوعية للصحفي أحمد سامي مصطفى إلى ١٨ أبريل المقبل للمستندات.

وكانت هذه الجلسة مؤجّلة من ٦ ديسمبر ٢٠٢٥ للمرافعة، وذلك على ذمة القضية رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٠٢٢ حصر أمن الدولة العليا، والمُقيدة برقم ٢٨٥٨ لسنة ٢٠٢٤ كلي جنايات القاهرة الجديدة.

ويواجه الصحفي على ذمة هذه القضية اتهامات بالانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب.

وحضر محامو الوحدة القانونية المرصد المصري للصحافة والإعلام، كدفاع مع الصحفي خلال جلسة اليوم، وأبدى المحامون الأسئلة للشهود وصمموا على الطلبات المبداة بالجلسة السابقة، وقررت المحكمة تأجيل المحاكمة لجلسة ١٨ أبريل المقبل للمرافعة.

يُذكر أن الصحفي أُلقي القبض عليه في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٩ من منزله بمحافظة الشرقية، وجرى اقتياده إلى مكان غير معلوم، وظلّ محتجزًا حتى عُرض على نيابة أمن الدولة العليا في ١٧ ديسمبر ٢٠١٩، التي قررت حبسه احتياطيًا على ذمة القضية رقم ١٤٨٠ لسنة ٢٠١٩، موجهة له اتهامات مماثلة تتعلّق بالانضمام إلى جماعة إرهابية، وتمويل الإرهاب، وبث أخبار كاذبة، واستخدام حساب على مواقع التواصل الاجتماعي لارتكاب تلك الجرائم.

واستمر حبس الصحفي احتياطيًا على ذمة تلك القضية لمدة تجاوزت خمس سنوات، بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية، حتى استُدعي في ١ ديسمبر ٢٠٢٤ من محبسه للتحقيق معه في القضية الجديدة رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٠٢٢، والتي أُحيلت إلى محكمة الجنايات في ديسمبر من العام نفسه.

١١. استمرار حبس الصحفي مدحت رمضان على ذمة المحاكمة.

نظرت الدائرة الأولى إرهاب بمحكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بمجمع المحاكم الملحق بمركز الإصلاح والتأهيل بمدينة بدر، في ٣ يناير ٢٠٢٦، برئاسة المستشار محمد السعيد الشربيني، محاكمة الصحفي مدحت رمضان، في القضية رقم ٦٨٠ لسنة ٢٠٢٠ حصر أمن دولة عليا، والمقيدة برقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٢٥ جنايات السلام أول.

وخلال الجلسة استمعت المحكمة إلى أقوال الضابط مُجري التحريات في القضية؛ حيث يُحاكم الصحفي على ذمة اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها ووسائلها، إضافة إلى اتهامه بارتكاب جريمة من جرائم التمويل بقصد استخدامها في ارتكاب جرائم إرهابية، وذلك على النحو المُبين بأوراق الدعوى.

وتشير التحقيقات إلى أنه جرى القبض على الصحفي مدحت رمضان بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٢٠ من محل إقامته بالقاهرة، وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة، وذكر، خلال التحقيقات أمام نيابة أمن الدولة العليا، أنه لم يتم إبلاغه بسبب احتجازه، كما لم يُمكَّن من التواصل مع ذويه أو محاميه في ذلك التوقيت.

وأضاف في أقواله بالتحقيقات، أنه ظل محتجزًا إلى أن جرى عرضه على نيابة أمن الدولة العليا في ٢٧ يونيو ٢٠٢٠؛ حيث تم التحقيق معه دون حضور محام، كما أشار إلى تعرضه خلال فترة احتجازه لمعاملة بدنية ونفسية قاسية، وفق ما ورد بمحاضر التحقيق.

ووفق الثابت بالأوراق، ظل الصحفي محبوسًا احتياطيًا على ذمة القضية، وجرى تجديد حبسه على فترات متعاقبة، من بينها جلسات تمت دون حضوره من محبسه، كما أُجريت بعض جلسات التجديد عبر تقنية الاتصال المرئي، ولم يُتح له، بحسب ما ورد بدفاعه، التحدّث المباشر أمام المحكمة أو التواصل مع محاميه في عدد من تلك الجلسات.

ثانيًا.. انتهاكات مُسجّلة بأثر رجعي:

هي الانتهاكات التي وقعت قبل شهر يناير ٢٠٢٦ الذي يغطيه التقرير، لكن تأخّر توثيقها.

الحريات الإعلامية:

١. تضييق إداري على الصحفي وليد الساهر.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الثلاثاء ٦ يناير ٢٠٢٦، عبر مكالمة هاتفية مسجّلة، واقعة تعنّت إداري وتضييق، وقال الصحفي وليد الساهر، مراسل جريدة «اليوم» بمحافظة المنيا، إنه يتعرّض له من جهات بالوحدة المحلية، على خلفية نشره مواد صحفية تناولت

مخالفات إدارية داخلها.
وبحسب شهادة الساهر، أوضح أنه نشر خلال الفترة الماضية موضوعات صحفية تناولت مخالفات داخل الوحدة المحلية لمركز ومدينة المنيا، والوحدة المحلية بقرية بني محمد سلطان، مشيرًا إلى أنه أرسل مستندات بهذه الوقائع إلى محافظ المنيا.
ووفق ما أفاد، اتُخذت إجراءات إدارية لاحقة شملت نقل عدد من الموظفين/ات من مواقعهم/ن، ووقف مدير إدارة أملاك الدولة بمركز المدينة عن العمل لمدة ثلاثة أشهر.
وأشار الساهر إلى أنه تبنّى لاحقًا قضية أحد المواطنين، الذي بدأ إجراءات تقنين منزل مقام على أرض مملوكة للدولة، إلا أن المنزل تعرّض للهدم رغم عدم صدور قرار نهائي من الجهة المختصة، ورغم حصوله – بحسب قوله – على حكم من القضاء الإداري.
وأضاف أن متابعته الإعلامية لهذه الواقعة، بالتنسيق مع وسائل صحفية أخرى، تزامنت مع تصاعد التضييق ضده من جانب الوحدة المحلية بقرية بني محمد سلطان.
وفي سياق متصل، أوضح الساهر أنه يمتلك منزلًا بالقرية مقامًا على أرضه الخاصة منذ عام ٢٠١٨، وقد حصل على تصالح قانوني نهائي ومقيد رسميًا، وفق نماذج التصالح المعتمدة وسداد الرسوم المقررة، وطبقًا لأحكام قانون التصالح في بعض مخالفات البناء ولائحته التنفيذية، كما استوفى أحد أقاربه الإجراءات القانونية اللازمة لفتح صيدلية داخل العقار، وحصل على التراخيص المطلوبة لمزاولة النشاط.
ووفق خطابات رسمية صادرة عن جهات محلية، اطّلع عليها المرصد، جرى التأكيد كتابةً على أن العقار غير مقام على أملاك دولة، وإنما مُقام على أرض أملاك أهالي، وهو ما ورد صراحة في مكاتبات مُعتمدة صادرة عن الوحدة المحلية والإدارة الهندسية ضمن ملف التصالح.
ورغم ذلك، قال الساهر إن الوحدة المحلية بقرية بني محمد سلطان خاطبت لاحقًا الإدارة الهندسية بمركز المنيا بزعم أن العقار مقام على أملاك وزارة الري، وطالبت بسحب تراخيص البناء والنشاط، دون إرفاق قرارات ولاية أو محاضر تعدٍّ صادرة عن الجهة المختصة.
ونتيجة لذلك، جرى – بحسب إفادته – التواصل مع هيئة الدواء المصرية بشأن ترخيص الصيدلية، دون صدور قرار رسمي بسحب الترخيص حتى وقت إعداد هذا التقرير، بما انعكس سلبًا على استقراره المادي والمهني.
وأشار الساهر إلى أنه تواصل مع رئيس مجلس المدينة، الذي اعتبر ما جرى «سوء تفاهم»، وطلب استصدار إفادة من وزارة الري تفيد بعدم ملكيتها للأرض، رغم وجود مستندات رسمية سابقة تنفي أصلًا كون العقار مقامًا على أملاك دولة، موضحًا أن هذا الطلب لا يزال مُعطّلًا حتى الآن، في حين تستمر المكاتبات الخاصة بسحب التراخيص.
وتُظهر مجمل المستندات الرسمية وجود تعارض بين إفادات مكتوبة صادرة عن جهات محلية تقرّ بكون العقار مُقامًا على أرض أملاك أهالي، وبين إجراءات ومكاتبات لاحقة نسبت الأرض إلى أملاك وزارة الري، دون سند إداري مكتمل.

واختتم الساهر شهادته بالإشارة إلى كونه صحفيًا نقابيًا، موضحًا أنه تواصل مع إيمان عوف، عضو مجلس نقابة الصحفيين، التي طلبت منه مذكرة تفصيلية بالوقائع، وأفادت بتواصلها مع محافظ المنيا والنيابة الإدارية للنظر في ما وصفه بتجاوزات وتعسف إداري بحقه.

ويؤكد المرصد المصري للصحافة والإعلام أنه يحتفظ بنسخ من قرارات التصالح، ونماذج (٨)، وخطابات الوحدة المحلية، والمكاتبات المُتعلّقة بترخيص النشاط، مع إتاحة حق الرد فور وروده، ومواصلة متابعة الواقعة في إطار رصد الانتهاكات الإدارية التي تطال الصحفيين/ات بسبب عملهم/ن المهني.

أفاد الصحفي وليد الساهر، الإثنين ١٢ يناير ٢٠٢٦، بأن إدارة التفتيش والرقابة بمحافظة المنيا تواصلت معه، عقب تقدّمه بشكوى رسمية، وأبلغته بوصول مذكرة من وزارة التنمية المحلية، تفيد بأنه سيتم بحث موضوع الشكوى والتواصل معه مجددًا.

وفي هذا السياق، كان المرصد المصري للصحافة والإعلام قد تواصل مع أحد المسؤولين المعنيين بوزارة التنمية المحلية، وعرض ملابسات الواقعة، وانتهى هذا التواصل إلى حثّ الصحفي وليد الساهر على تقديم شكوى رسمية للوزارة باعتبارها المسار الإجرائي المختص، وهو ما بادر الصحفي بتنفيذه، وترتّب عليه تحرّك إداري تمثّل في مخاطبة إدارة التفتيش والرقابة بالمحافظة له.

٢. منع الصحفي أحمد رأفت من التغطية في المنيا.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام تعرض صحفي غير نقابي بمحافظة المنيا لانتهاكات، تتعلّق بما وصفه بسياسات تمييز وتهميش في التعامل معه، رغم ممارسته العمل الصحفي بشكل مهني ومنتظم لسنوات.

وقال أحمد رأفت، مدير مكتب موقع «نيوز رووم» بالمنيا، إن الصحفيين/ات غير النقابيين/ات «يحفرون في الصخر» من أجل استيفاء شروط القيد بنقابة الصحفيين، ويؤدون عملهم/ن الميداني في الشارع، ملتزمين/ات بالمعايير المهنية وقواعد العمل الصحفي، إلا أنهم/ن فوجئوا بتعليمات صادرة من اللواء عماد كدواني محافظ المنيا إلى المركز الإعلامي بالمحافظة، تقضي بعدم دعوة الصحفيين/ات غير النقابيين/ات لحضور الجولات الميدانية للمحافظ، أو زيارات الوزراء، أو الفعّاليات الرسمية، مع الاكتفاء بدعوة الصحفيين/ات النقابيين/ات فقط.

وأوضح رأفت أن آخر هذه الوقائع كان في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥، حين عقد المحافظ اجتماعًا موسعًا مع الصحفيين/ات النقابيين/ات؛ لمناقشة مشكلات المحافظة، دون توجيه أي دعوة للصحفيين/ات غير النقابيين/ات، في تجاهل كامل لدورهم/ن المهني، حسب ما وصف.

وأشار إلى أن هذا النهج يمثّل تراجعًا واضحًا عن تعهدات سابقة، وفقًا لقوله؛ إذ أكد المحافظ في بداية تولّيه مهام منصبه أنه لا يميّز بين صحفي/ة نقابي/ة وغير نقابي/ة، وهو ما تغيّر لاحقًا بشكل مفاجئ، ليصل إلى حد المنع والتهميش، والتضييق أثناء أداء العمل، بما في ذلك منع التصوير والتعرّض لمصادمات مع حرس المحافظ والمركز الإعلامي.

وناشد أحمد رأفت، نقيب الصحفيين، التدخّل العاجل لوضع حد لهذه الانتهاكات، مؤكدًا أن الصحفيين/ات غير النقابيين/ات لهم الحق في التعامل مع المحافظ، ودخول ديوان المحافظة، خاصةً أن أقلهم سنًا تجاوز الثلاثين عامًا، ويرفضون اختزالهم أو التقليل من خبراتهم/ن المهنية، واختتم حديثه قائلًا: «نطالب بحقنا المشروع في العمل، ونأمل أن يصل صوتنا بعد سنوات من التهميش».

٣. منع الصحفية زينب توفيق من التغطية في محافظة المنيا.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأحد ١٨ يناير ٢٠٢٦، واقعة استبعاد صحفية غير مقيدة بجداول نقابة الصحفيين، من حضور اجتماع عقده اللواء عماد كدواني، محافظ المنيا، مع عدد من الصحفيين/ات النقابيين/ات، يوم الأحد ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥.

وقالت الصحفية زينب توفيق، مراسلة جريدة «الأسبوع» وموقع «تليجراف مصر» بمحافظة المنيا، إن اللواء عماد كدواني التقى بعدد من الصحفيين/ات وممثلي وسائل الإعلام بالمحافظة يوم الأحد ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥، موضحةً أن مكتب المحافظ تواصل مع الصحفيين/ات النقابيين/ات فقط؛ لدعوتهم إلى الاجتماع، الذي ناقش المشكلات القائمة بالمحافظة وطرح مقترحات وحلولًا عملية قابلة للتنفيذ.

وأكدت أن الدعوة وُجّهت من قِبل المركز الإعلامي للمحافظة إلى الصحفيين/ات النقابيين/ات دون غيرهم/ن، في حين لم يتم إخطار الصحفيين/ات الآخرين العاملين/ات بالمهنة، وغير المقيدين/ات بجداول النقابة، رغم عملهم/ن الصحفي الممتد لسنوات، وقيامهم/ن بمهام التغطية اليومية للأحداث بالمحافظة.

وأوضحت أن الاستبعاد طالها، بالإضافة إلى سبعة صحفيين/ات غير نقابيين/ات من مؤسسات: «الأسبوع»، «تليجراف مصر»، «نيوز روووم»، «القاهرة ٢٤»، «بصراحة»، «تحيا مصر»، «أهل مصر»، و«تفصيلة»، بحسب ما أكدته للمرصد.

ووفقًا لما صرّحت به، يبلغ عدد الصحفيين،ات النقابيين/ات بمحافظة المنيا ٢٥ صحفيًا/ة، من مؤسسات: «الوطن»، «اليوم السابع»، «الجمهورية»، «الأهرام»، «أخبار اليوم»، «المساء»، «التحرير»، «المصري اليوم»، «وطني»، «مصر البلد»، «البوابة نيوز»، «الشروق»، «الدستور»، «النهار»، و«روزاليوسف».

وأضافت الصحفية: «أعمل في مجال الصحافة منذ ١٣ عامًا، ورغم تقديمي ما يثبت

عـملي بمؤسسـات صحفيـة معتمـدة، فـإن إدارة العلاقـات العامـة والإعلام بمكتـب المحافـظ لا تدعـو غير النقابـيين/ات فـي أغلـب الاجتماعـات، ولا نعلـم بموعدهـا إلا بالصدفـة».
وأشـارت إلى أنهـا حضرت الاجتمـاع الأول للـواء عمـاد كدوانـي مـع الصحفـيين/ات عقـب توليـه منصـب محافـظ المنيـا، إلى جانـب عـدد مـن الفعّاليـات الرسـمية بالمحافظـة، إلا أنـه بتاريـخ ١٠ أغسـطس ٢٠٢٥ نُشر مقطـع فيديـو على الصفحـة الرسـمية لموقـع «تليجـراف مصر»، ظهـر فيـه محافـظ المنيـا داخـل إحـدى المـدارس بمركـز بني مـزار، وهـو يعنـف مديـر المدرسـة بسـبب تحويـل أحـد الفصـول الدراسـية إلى مكتبـه الشـخصي.
وبحسـب إفادتهـا، نُشر مقطـع الفيديـو في البدايـة على الصفحـة الرسـمية لمحافظـة المنيا، ثم جـرى تداولـه لاحقًـا عبر الصفحـات الرسـمية لعـدد مـن المواقـع الإخباريـة ومنصـات التواصـل الاجتماعـي، إلا أنهـا علمـت مـن زملائهـا الصحفـيين/ات أن المحافـظ أبـدى غضبًـا مـن نشر الفيديـو على الصفحـة الرسـمية لموقـع «تليجـراف مصر»، ومنعهـا - فيمـا بعـد - مـن تغطيـة جولاتـه أو فعّاليـات المحافظـة.

الحقوق الاقتصادية:

٤. حجب مستحقات مالية في ماسبيرو:

وثّـق المرصـد الـمصري للصحافـة والإعلام، الثلاثـاء ٢٠ ينايـر ٢٠٢٦، وقائـع حجـب مسـتحقات ماليـة، وتأخّـر صرف الـعلاوات والحوافـز، ورصيـد الإجـازات، ومكافـأة نهايـة الخدمـة، لعـدد مـن العامـلين/ات بمـبنى الإذاعـة والتلفزيـون (ماسـبيرو)، التابـع للهيئـة الوطنيـة للإعلام.
تنويـه: يأتـي هـذا التوثيـق فـي إطـار رصـد أوضـاع العامـلين/ات المُحالي/اتـن إلى المعـاش داخـل الإعلام الرسـمي، اسـتنادًا إلى شـهادات مبـاشرة مـن متضرريـن/ات، دون أي تدخّـل في مضمـون أقوالهـم/ن أو توصيفاتهـم/ن.

- **الحالة الأولى: أماني أمين**

تقـول أمانـي أمين، في شـهادتها للمرصـد: «عملـتُ لمـدة ٣٠ عامًـا بقطـاع الهندسـة الإذاعيـة وتشـغيل الإذاعـة بماسـبيرو، وخرجـتُ إلى المعـاش منـذ شـهرين، إلا أنني حتى الآن لـم أحصـل على مسـتحقاتي الماليـة، التي تتضمـن الحوافـز، ورصيـد الإجـازات، ومكافـأة نهايـة الخدمـة».
وحسـبما أفـادت، فـإن مـا تعرّضـت لـه لا يُعـد حالـة فرديـة معزولـة، مـشيرةً إلى أن عـددًا مـن العامـلين/ات، ومـن المحـالين/ات إلى المعـاش بمـبنى ماسـبيرو، يواجهـون أوضاعًـا مماثلـة منـذ عـام ٢٠١٨، دون التوصـل إلى حلـول جذريـة، وأضافـت أن إدارة المـبنى مـا زالـت تحجـب حقوقًـا ماليـة مُسـتحقة للعامـلين/ات، تشـمل فـروق الـعلاوات، والحوافـز، ورصيـد الإجـازات، إلى جانـب عـدم صرف بـدل غلاء المعيشـة، رغـم الأحقيـة القانونيـة.
وأوضحـت أن رؤسـاء القطاعـات يحصلـون على علاواتهـم/ن في مواعيدهـا المحـددة، في حين

لم يحصل باقي الموظفين/ات، الذين يُقدَّر عددهم بنحو ٢٠ ألف موظف/ة، على أي علاوات منذ عام ٢٠١٨، وفقًا لما ذكرته، وأشارت إلى أن كل موظف/ة متضرر/ة من عدم صرف العلاوات وبدل غلاء المعيشة، لديه/ا مستحقات متراكمة تتجاوز ٤٠ ألف جنيه.
وأضافت أن العلاوات مجمّدة منذ أكثر من سبع سنوات، موضحةً أن معاشها الحالي لا يتجاوز ٣٨٠٠ جنيهًا، وهو مصدر دخلها الوحيد، وأكدت أن وضعها الصحي والمادي لا يسمح بالاستمرار في ظل هذا الدخل المحدود، الذي لا يغطي الاحتياجات الأساسية.
كما أفادت بأن عددًا من المُحالين/ات إلى المعاش بماسبيرو نظموا وقفات احتجاجية سلمية للمطالبة بحقوقهم/ن، كان آخرها قبل شهر؛ حيث وقفوا أمام بوابة المبنى، إلا أنهم مُنعوا من الدخول، ورفضت الإدارة أن يلتقي بهم/ن أي مسؤول أو الاستماع إلى مطالبهم/ن.
وأضافت أن الأزمة، بحسب تقديرها، أدت إلى هجر بعض الموظفين/ات مواقع عملهم/ن داخل مبنى الإذاعة والتلفزيون، ما تسبب في عجز داخل قطاعات مختلفة، كما لفتت إلى وقف صرف العلاج من الصيدليات الخارجية، عقب إلغاء التعاقد معها، بدعوى عدم توافر موارد مالية.
واختتمت أمين حديثها بالإشارة إلى وعود متكررة بصرف العلاوات المتأخرة منذ ستة أشهر، دون تنفيذ فعلي حتى الآن، مؤكدةً أن استمرار تجاهل هذه المطالب يُفاقم الأوضاع الإنسانية والمهنية للعاملين/ات، ويطرح تساؤلات جدية حول إدارة الموارد، والعدالة الوظيفية داخل مبنى ماسبيرو.
تنويه: يواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام متابعة هذه الواقعة في إطارها الفردي الموثّق، ويعمل على تحديث هذا التوثيق، حال ورود شهادات إضافية، أو مستجدات ذات صلة .

- **الحالة الثانية: محمد الحفناوي**

المخرج محمد الحفناوي، كبير مخرجين سابقًا بالتلفزيون المصري، يقول في شهادته للمرصد إنه عمل في القناة الخامسة وخرج للمعاش عام ٢٠٢٣ بدرجة مدير عام، ولم يحصل على العلاوات والحوافز ورصيد الإجازات، رغم صدور حكم لصالحه بصرف مستحقاته المالية، مشيرًا إلى أن تلك الأزمة طالت ٦ آلاف موظفًا/ة في ماسبيرو، منهم إداريين/ات ومخرجين/ات ومهندسين/ات.
ويشير الحفناوي إلى أنه عمل لمدة ٣٢ عامًا بمبنى الإذاعة والتلفزيون (ماسبيرو) ويحصل على معاش قدره ٤ آلاف جنيهٍ فقط، متابعًا أن مستحقات أصحاب المعاشات لم تُصرف منذ عام ٢٠٢٠ - بحسب قوله - على عكس ما يحدث في باقي مؤسسات الدولة؛ حيث يخرج العامل إلى التقاعد وهو حاصل على كامل حقوقه من مكافأة نهاية الخدمة ورصيد الإجازات، مُعتبرًا أن ما يجري داخل ماسبيرو يمثل نهبًا منظّمًا للحقوق، وتجاهلًا متعمّدًا لمعاناة آلاف المتقاعدين/ات، حسب ما وصف.

وشدد على أن حقوق ٦ آلاف عامل/ة بماسبيرو مُجمدة، في ظل غياب حلول حقيقية وصمت مؤسسي مستمر تجاه أزمة تمس كرامة وحقوق العاملين/ات السابقين/ات بالإعلام الرسمي، وفقًا لحديثه.

▪ الحالة الثالثة: أحمد عبدالسلام

أكد أحمد عبدالسلام، كبير مهندسين على درجة مدير عام سابق بمبنى الإذاعة والتلفزيون (ماسبيرو)، أنه خرج إلى المعاش منذ أكثر من عشرة أشهر، وتحديدًا في مارس ٢٠٢٥، موضحًا أنه، وحتى تاريخه، لم يتقاضَ مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له عن مدة خدمته، والمقدّرة بما يعادل ١٥٠ شهرًا، كما لم يتم صرف رصيد الإجازات المتراكمة والبالغ ٧٠٥ يومًا، فضلًا عن فروق علاوات مالية لم تُصرف تتجاوز قيمتها خمسين ألف جنيهٍ.

وأشار إلى أن رئيس الجمهورية كان قد وجّه، منذ أكثر من أربعة أشهر - آنذاك - بسرعة حل مشكلة مستحقات أصحاب المعاشات، إلا أن هذه التوجيهات لم تُنفذ حتى الآن، ولم يحصل على أي من مستحقاته المالية، وفقًا لحديثه.

ولفت أحمد عبدالسلام إلى أن قضيته ليست حالة فردية، موضحًا أن أكثر من ستة آلاف من أصحاب المعاشات بالهيئة الوطنية للإعلام، لم يتم صرف مستحقاتهم/ن المالية، بعضهم/ن منذ عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخه، رغم عملهم/ن لمدة زادت عن ٣٠ عامًا.

▪ الحالة الرابعة: منى سيد

وتذكر منى سيد، كبير مراجعين برقابة التلفزيون سابقًا، أنها تعرّضت لما وصفته بانتقاص لمستحقاتها المالية والقانونية عقب خروجها إلى المعاش.

وأوضحت أنها خرجت إلى المعاش في عام ٢٠١٩، وبعد مرور أربع سنوات لم تحصل على مكافأة نهاية الخدمة إلا على أساس مالي يعود إلى عام ٢٠١٧، وهو ما ترتب عليه خصم مبلغ كبير من مستحقاتها الفعلية، حسب ما أكدت.

وأضافت أنها حصلت على حكمًا قضائيًا في عام ٢٠١٩ يقضي بأحقيتها بمقابل رصيد الإجازات، إلا أن هذا الحكم لم يُنفذ حتى الآن، مشيرةً إلى أنها لم تُنبه من قبل محاميها إلى ضرورة رفع جنحة عدم تنفيذ، ما أدى إلى انقضاء المدة القانونية؛ حيث مضت ست سنوات على صدور الحكم، وتجاوزت مدة الخمس سنوات المقررة قانونًا لرفع الجنحة.

وأكدت الشاكية أن لها أيضًا فروق علاوات وبدل طبيعة عمل لم يتم صرفها حتى تاريخه، لافتة إلى أنها بلغت من العمر ٦٦ عامًا، ولم يعد أمامها سوى اللجوء إلى الدعاء بعد استنفاد السُبل القانونية.

▪ الحالة الخامسة: رفضت ذكر اسمها

بينما صرّحت كبير مهندسين ومدير عام بالتلفزيون المصري – رفضت ذكر اسمها – أنها خرجت إلى المعاش منذ شهر أغسطس ٢٠٢٣، وأوضحت أنها كانت تعمل مهندسة إذاعية، وخرجت إلى المعاش منذ قرابة ثلاث سنوات، دون أن تحصل حتى الآن على مستحقاتها المالية القانونية، وعلى رأسها مكافأة نهاية الخدمة ومقابل رصيد الإجازات، وهي المستحقات

التي تُصرف عادةً للعاملين/ات عند بلوغ سن المعاش.
وأكدت أن هذه المستحقات تمثّل ضرورة حياتية لها ولغيرها من المُحالين/ات للمعاش، خاصةً في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، والحاجة إلى تغطية نفقات العلاج من أمراض مزمنة، مشيرةً إلى أن عدم صرف هذه الحقوق، يُفاقم الأعباء المعيشية والصحية على أصحاب المعاشات.
واختتمت مناشدتها بتوجيه نداء إلى الجهات المختصة للتدخل العاجل من أجل صرف المستحقات المتأخرة، مؤكدةً أن العديد من المُحالين/ات للمعاش، يمرون بالظروف نفسها، ويحتاجون إلى دعم عاجل وعادل.

▪ الحالة السادسة: مصطفى النادي

أكد مصطفى النادي، مدخل بيانات أول، وموظف سابق بقطاع التلفزيون في ماسبيرو، أنه بلغ السن القانونية للإحالة إلى المعاش في ١٥ يوليو ٢٠٢١.
وأوضح النادي أنه، ومنذ تاريخ إحالته إلى المعاش، لم يحصل على أي من مستحقاته المالية، وعلى رأسها مكافأة نهاية الخدمة، ومقابل رصيد الإجازات، رغم مرور عدة سنوات على خروجه من الخدمة.
وأشار إلى ما وصفه بالمعاملة غير الإنسانية التي يتعرّض لها أصحاب المعاشات أثناء صرف العلاج المزمن، موضحًا أن النقص الشديد في الأدوية داخل صيدلية الرعاية الطبية بمبنى الهيئة، يدفعهم/ن إلى التوجّه للصيدليات فجرًا لحجز الأدوار، في ظل معاناة يومية يتحمّلها كبار السن والمرضى.
وأكد أن صيدلية الرعاية الطبية أصبحت شبه خالية من الأدوية الأساسية، ما يضاعف معاناة أصحاب المعاشات صحيًا ونفسيًا، متسائلًا عن مصير الشكاوى التي قدّمها هو وزملاؤه، وما إذا كانت ستلقى استجابة لدى المسؤولين/ات داخل الهيئة.

▪ الحالة السابعة: جمال الزنكلوني

يقول جمال الزنكلوني، كبير محرري نشرة الأخبار بتليفزيون الإسكندرية سابقًا، والمُحال إلى المعاش منذ ٢٠ يونيو ٢٠٢٣، إن مستحقاته المالية مجمدة منذ خروجه إلى المعاش.
وأوضح أنه، ورغم مرور ما يقرب من ثلاث سنوات على خروجه للمعاش، لم يحصل حتى تاريخه على مكافأة نهاية الخدمة ولا مقابل رصيد الإجازات المستحق له قانونًا، مشيرًا إلى أنه اضطر إلى إقامة دعوى قضائية للمطالبة بمقابل رصيد الإجازات، وصدر له حكم قضائي واجب النفاذ، وسلم الصيغة التنفيذية للجهات المختصة، إلا أنه قوبل برد مفاده «انتظر دورك»، دون تنفيذ فعلي للحكم.
ولفت الزنكلوني إلى أن آخر من تم صرف مقابل رصيد إجازاته، وفق ما أُبلغ به، كان منذ نحو عام كامل، ما يعكس استمرار حالة التجميد وعدم الصرف، كما أكد أنه لم يحصل كذلك على العلاوات المقررة بقرارات من رئيس الجمهورية خلال فترة خدمته وحتى خروجه للمعاش.

وشدد الشاكي على أن مكافأة نهاية الخدمة تمثل مصدر الدخل الأساسي الذي يُعينه على أعباء الحياة بعد التقاعد، خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، مُعتبرًا أن الامتناع أو التأخير في الصرف يشكّل مخالفة صريحة للوائح المنظمة، وإضرارًا مباشرًا بحقوق العاملين الذين أفنوا سنوات عمرهم في خدمة الإعلام الرسمي.

وطالب الزنكلوني بتدخّل الجهات المعنية لدى الهيئة الوطنية للإعلام، ووزارة المالية، لسرعة تدبير وصرف المستحقات المتأخّرة، وفتح تحقيق جاد في أسباب التراخي، مع وضع جدول زمني مُعلن لإنهاء أزمة مستحقات أصحاب المعاشات.

- **الحالة الثامنة: إيهاب شعيب**

يوضح إيهاب شعيب، كبير محررين بإذاعة الوادي الجديد سابقًا، أنه خرج إلى المعاش منذ ١١ نوفمبر ٢٠٢٣، ولم تصرف مستحقاته المالية حتى تاريخه، كما لم يحصل على مكافأة نهاية الخدمة ولا مقابل رصيد الإجازات، فضلًا عن فروق العلاوات المستحقة.

وأشار إيهاب شعيب إلى أن هذه الأزمة لا تخصه بمفرده، مؤكدًا أن أكثر من ٦ آلاف من العاملين/ات بالهيئة الوطنية للإعلام، ممن أُحيلوا إلى المعاش، لم يحصلوا على مستحقاتهم/ن المالية، في ظل استمرار الأزمة دون حلول عملية.

ولفت إلى أنه، وبرغم توجيهات رئيس الجمهورية بسرعة حل مشكلة معاشات العاملين/ات بماسبيرو، لا تزال المستحقات مجمدة، معتبرًا أن هناك تعمدًا وإصرارًا على عدم التنفيذ، بما يمثّل إضرارًا مباشرًا بحقوق أصحاب المعاشات، حسبما أكد.

وطالب بتدخّل عاجل من الجهات المختصة، لضمان صرف المستحقات المتأخرة، وإنهاء ما وصفه بحالة الجمود التي تطال آلاف الأسر المعتمدة على هذه الحقوق المالية.

ثالثًا.. تطوّرات المجتمع الصحفي

تابعنا عدد من الملفات خلال شهر يناير ٢٠٢٦، تتعلّق بحال الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مصر خلال الشهر، كلها تتعلّق بالحقوق الاقتصادية والأوضاع المعيشية للصحفيين/ات، كان أبرزها تطوّرات أزمة صحيفة الفجر، وأزمة البوابة نيوز، وأخيرًا أزمة معاشات ماسبيرو.

في القضية الأولى: عقد الصحفيون/ات العاملون/ات بجريدة الفجر، الثلاثاء ٢٠ يناير الجاري، لقاءً موسّعًا مع نقيب الصحفيين خالد البلشي، وعدد من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، وقد خُصص الاجتماع لمناقشة الأزمة المالية والمهنية المتفاقمة داخل الجريدة، وفي مقدمتها توقف صرف رواتب الصحفيين/ات والعاملين/ات منذ نحو سبعة أشهر، إلى جانب توقف صدور العدد الورقي منذ أشهر، دون إعلان رسمي يوضح مصير المؤسسة أو أوضاع العاملين بها.

وخلال الاجتماع أشار زملاء إلى تدخّل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في محاولة للمُساهمة في إيجاد حلول للأزمة، عبر التواصل مع الأطراف المختلفة، بالتوازي مع تحرّكات نقابة

الصحفيين، مع مساعي للتنسيق مع المجلس، ولم يكن هذا هو الاجتماع الأول بين النقابة وصحفيي الفجر؛ إذ سبقه اجتماع عقدته اللجنة المُكلّفة بالتفاوض في أزمة جريدة الفجر، الثلاثاء ١٣ يناير ٢٠٢٦.

القضية الثانية: حرصت إدارة صحيفة البوابة نيوز خلال الفترة الأخيرة على وضع حد للاعتصام الذي نظمه الصحفيين/ات بالمؤسسة، للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور، وعليه، تقرر في ٥ يناير ٢٠٢٦، قطع خدمات الكهرباء والمياه والإنترنت عن ٣٥ صحفيًا/ة من المعتصمين/ات داخل مقر الجريدة، وفي اليوم نفسه حاول الأمن منع انضمام صحفيين/ات جدد للاعتصام، لولا تدخّل عدد من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، هم: جمال عبدالرحيم، وإيمان عوف، ومحمود كامل، ومحمد سعد عبدالحفيظ، ومحمد الجارحي، بل جرت محاولات طرد المعتصمين/ات؛ حيث تم الاستعانة بأفراد تأمين خاص (بودي جاردات) لتنفيذ ذلك، حسبما أفاد محمود كامل، عضو مجلس نقابة الصحفيين، عبر صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك». بالطبع نفى رئيس مجلس إدارة جريدة البوابة نيوز -كما هو متوقع- ما تردد بشأن منع دخول صحفيين/ات جدد لمقر الصحيفة أو محاولة طرد المعتصمين/ات.

لكن ما أثبت صحة هذه الوقائع، إقدام الإدارة على طرد الصحفيين/ات المعتصمين/ات، مساء الأحد ١١ يناير ٢٠٢٦؛ إذ فوجئوا بدخول تسعة أشخاص -بدعوى أنهم مستأجرين جدد- إلى مقر المؤسسة دون سابق إنذار؛ حيث طالبوهم على الفور بإخلاء المكان، وسط أجواء من التهديد والترويع، وفي النهاية أُجبر الصحفيون/ات على نقل اعتصامهم/ن إلى مقر النقابة.

القضية الثالثة: وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الثلاثاء ٢٠ يناير ٢٠٢٦، بالاستناد إلى شهادات مباشرة من متضررين/ات، وقائع حجب مستحقات مالية، وتأخر صرف العلاوات والحوافز، ورصيد الإجازات، ومكافأة نهاية الخدمة، لعدد من العاملين/ات بمبنى الإذاعة والتلفزيون (ماسبيرو)، التابع للهيئة الوطنية للإعلام.

وقد أفادت الشهادات، أن مستحقات أصحاب المعاشات لم تُصرف منذ عام ٢٠٢٠، بل هناك من يواجه أوضاع مماثلة منذ ٢٠١٨، وقد دفعت هذه الأوضاع عددًا من المُحالين؟ات إلى المعاش بماسبيرو، إلى تنظيم وقفات احتجاجية سلمية للمطالبة بحقوقهم؛ حيث وقفوا أمام بوابة المبنى، إلا أنهم مُنعوا من الدخول، ورفضت الإدارة أن يلتقي بهم/ن أي مسؤول/ة أو الاستماع إلى مطالبهم/ن، وهناك من الموظفين/ات من هجر موقع عمله/ا داخل مبنى الإذاعة والتلفزيون؛ ما تسبب في عجز داخل قطاعات مختلفة.

لم ينتهي الأمر عند حجب المستحقات؛ إذ أوقف صرف العلاج من الصيدليات الخارجية، عقب إلغاء التعاقد معها، بدعوى عدم توافر موارد مالية، كما كشفت الشهادات أن أكثر من ستة آلاف من أصحاب المعاشات بالهيئة الوطنية للإعلام لم يتم صرف مستحقاتهم/ن المالية، بعضهم/ن منذ عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخه، رغم عملهم/ن لمدة زادت عن ٣٠ عامًا.

تعليقًا على هذه الوقائع، أصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، في ٢٩ يناير ٢٠٢٦، بيانًا، أعرب فيه عن تضامنه الكامل مع العاملين/ات المُحالين إلى المعاش بمبنى الإذاعة والتلفزيون (ماسبيرو)، ممن يواجهون أوضاعًا مالية وإنسانية بالغة القسوة نتيجة تأخّر صرف مستحقاتهم/ن القانونية، وفي مقدّمتها مكافأة نهاية الخدمة، ورصيد الإجازات، والفروق المالية المرتبطة بالعلاوات والحوافز المقررة، بما ترتب عليه أعباء معيشية وصحية متزايدة على المتضررين/ات وأسرهم/ن، في أزمة ممتدة منذ سنوات.
وأكد المرصد أنه يحمّل الهيئة الوطنية للإعلام المسؤولية الإدارية والتنفيذية عن إدارة الملف عبر قطاعاتها وإداراتها المالية والاقتصادية المختصة، كما طالب وزارة المالية بتدبير التمويل اللازم، بما يضمن عدم استمرار تعطيل مستحقات مالية واجبة السداد، أو تعليقها على اعتبارات تقديرية أو إجراءات بيروقراطية.
وأشار إلى أن هذا الملف ذو طابع مالي ورقابي، ويستدعي مراجعة رقابية ومالية عاجلة، لحصر المتأخرات، وأسباب التعطيل، وضمان الشفافية، وحُسن الإدارة، مع إتاحة البيانات الأساسية للرأي العام، دون مساس بالبيانات الشخصية للمُستحقين/ات.
وأفاد أنه على التواصل مع عدد من أعضاء مجلس النواب، لدفع ملف أزمة مستحقات أصحاب المعاشات بماسبيرو إلى مساره الرقابي والتشريعي، وبحث الأدوات البرلمانية المُتاحة، لمساءلة الجهات المعنية بشأن أسباب استمرار تجميد المستحقات، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية.

أخيرًا.. التوصيات

في شهر يناير ٢٠٢٦ تم توثيق وقوع عدد انتهاكات، في ضوء هذه الحقيقة، وفي محاولة للتخفيف من حِدة الضغوط والتحديات التي يعيشها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات المصريون/ات، نطرح المقترحات والتوصيات الآتية:

١. يستلزم تعزيز الحماية القانونية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، عبر الضغط على المشرّعين؛ لتعديل القوانين بما يضمن حماية فعّالة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، خصوصًا ضد الحبس الاحتياطي المتكرر الذي تبيّن أنه أكثر الانتهاكات شيوعًا، كذلك تفعيل آليات الرقابة القضائية على قرارات تجديد الحبس، كما يستلزم إطلاق قاعدة بيانات وطنية عن حالات الانتهاك؛ لتوثيق الحالات بشكل مؤسسي، وتسهيل التواصل مع الضحايا، وتوفير دعم استراتيجي لهم/ن.

٢. ضرورة إدخال التعديلات اللازمة على قانون الإجراءات الجنائية، بما يضمن للمحبوسين/ات - الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في هذا السياق - محاكمة عادلة، عبر المثول أمام القاضي الطبيعي، والانفراد بالدفاع الحاضر معه، ومتابعة جلسات المحاكمة أو التجديد

أو حتى التحقيق حضوريًا، ومراعاة كافة المعايير الدستورية والحقوقية المتعلّقة بالحرية الشخصية، وبالتأكيد قبل كل ذلك وقف حبس العاملين/ات بالصحافة والإعلام على ذمة قضايا تتعلّق بالنشر.

٣. دعم استقلالية النشاط الصحفي والإعلامي، عبر السعي إلى الحد من التدخّلات القضائية، مع العمل على إيجاد بيئة تشريعية تُتيح حرية الرأي والتعبير وفقًا للمعايير الدولية، والحرص على تعزيز الشفافية في التعامل مع قضايا الصحفيين/ات، وتوضيح أسباب الحجب والاعتقالات للرأي العام.

٤. إعداد واعتماد كود موحّد/ مدونة سلوك يحدد التزامات المؤسسات الإعلامية تجاه العاملين/ات فيها، وينص على آليات التعامل مع الشكاوى والانتهاكات الداخلية، مع تبني سياسات واضحة داخل المؤسسات الصحفية تحمي الصحفيات من التمييز والانتهاكات، والعمل على دعمهن، وتسهيل أداء مهامهن بحرية وأمان.

٥. أهمية إطلاق خط قانوني ساخن داخل النقابة، يتولّى تلقّي الشكاوى ومتابعتها قضائيًا، وتأمين محامين/ات متخصصين/ات في قضايا الفصل التعسفي، كذلك ضرورة التفكير في إلزام كل مؤسسة إعلامية بإبرام عقود واضحة وعادلة، مع تسجيلها رسميًا لدى نقابة الصحفيين، والنقاش حول مقترح إنشاء صندوق دعم مالي للطوارئ؛ لدعم الصحفيين/ات المفصولين/ات حتى يتمكنوا من رفع قضاياهم/ن، أو إيجاد فرص بديلة، مع فضح المؤسسات المتورّطة في حالات فصل، عبر نشر قائمة سوداء شهرية داخل النقابة، وفي سائر الجهات ذات الصِلة، تضم المؤسسات التي تفصل صحفيين/ات تعسفيًا.

٦. أن تلعب المؤسسات ذات الصِلة دور أكبر في حماية الصحفيين/ات والإعلاميين/ات من الانتهاكات التي يتعرضوا/ن من مؤسساتهم/ن الصحفية، من قبيل الفصل التعسفي، وحجب الحقوق المالية، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

٧. إيجاد آلية مناسبة، تضمن تيسير وتحسين التواصل بين الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ للمراجعة المستمرّة للمشكلات التي تظهر في هذا المجال، والتفكير في المقترحات اللازمة لمعالجتها، والاتفاق على مقترحات الحل، وتقاسم العمل، دون تضارب في الاختصاصات، أو حدوث سوء تفاهم.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

عن المؤسسة

بيت خبرة مستقل، ومتخصص في قضايا الصحافة والإعلام، يعمل على حماية حرية التعبير، وتعزيز مهنية وسائل الإعلام، وتطوير بيئتها التشريعية والمؤسسية في مصر، مع إيلاء اهتمام خاص بالعدالة الجندرية ودور الإعلام في دعم مسارات التنمية المستدامة.

منذ بدء نشاطه عام ٢٠١٣، يدعم المرصد حق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في بيئات عمل آمنة ومستقلّة، من خلال تطوير بدائل للسياسات العامة، وتقديم مقترحات تشريعية، وإطلاق أنشطة مناصرة قائمة على الأدلة، وتنفيذ برامج تدريب، وبناء قدرات مهنية متخصصة، إضافةً إلى رصد الانتهاكات وتوثيقها، وتقديم الدعم القانوني المرتبط بممارسة العمل الصحفي والإعلامي، وحفظ الذاكرة المهنية.

ينتج المرصد معرفة معاصرة ومحدَّثة تسهم في تطوير بيئات العمل الإعلامي، وتعزيز الاكتساب المستمر للمهارات، وتقوية قدرة العاملين/ات في المجال على مواجهة التحديات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتنموية والبيئية، والتعامل مع التحولات المتسارعة في مجال حرية التعبير وصناعة الإعلام، كما يعمل على دمج المقاربة الجندرية في السياسات والممارسات الإعلامية، ودعم الأصوات المهمَّشة، وتعزيز دور الإعلام كأداة للتنمية والتمكين المجتمعي، وترسيخ المعايير المهنية والأخلاقية في العمل الصحفي والإعلامي.

يتعاون المرصد مع الجهات الحكومية والتشريعية، والنقابات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ذات الصِلة، وهو مسجَّل برقم ٥٨٠٥ لسنة ٢٠١٦، وفقًا لقانون تنظيم العمل الأهلي المصري.

eojm.org
info@eojm.org
www.eojm.org